

## متاجر بريطانيا تبدأ في نفض غبار الوباء

### 46.4 مليار إسترليني مساهمة سنوية

شكك قطاع البيع بالتجزئة في بريطانيا في احتمال تسجيل عودة سريعة لنشاط المتاجر بسبب القيود الحكومية، التي لا تزال مفروضة على البعض منها فضلا عن التدابير الصحية الخاصة للمستهلكين، كون القطاع يحمل أهمية كبيرة لاقتصاد المملكة المتحدة.

لندن - استأنفت بعض متاجر إنجلترا نشاطها الاثنين مع بدء مرحلة جديدة من رفع العزل في المملكة المتحدة، تحمل أهمية كبيرة لاقتصاد البلاد المتضرر بشدة من تداعيات الوباء، وسط مخاوف من انتعاشه بطيئة للقطاع.

ولم يتبق إلا المتاجر التي تعتبر أساسية مثل محلات المواد الغذائية والصيدليات، مفتوحة خلال فترة العزل التي بدأت أواخر مارس الماضي من أجل احتواء تفشي الوباء.

وحذرت هيلين ديكنسون الرئيسية التنفيذية لكونسورتيوم قطاع التجزئة البريطاني من أن فتح متاجر السلع غير الضرورية من المستبعد أن يعث على الفور متاجر التجزئة التي تعرضت لضغوط هائلة خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

ونسبت وكالة رويترز لديكنسون قولها الاثنين إن "ضعف ثقة المستهلكين والقيود على عدد الأفراد الذين يمكنهم زيارة المتجر يعني أن الكثير من المتاجر ستعاني بسبب قلة عدد المترددين عليها ومبيعات أقل لبعض الوقت مستقبلاً".

وتظهر أرقام الكونسورتيوم أن أعداد المتسوقين في مايو الماضي، قلت بنسبة 81.6 في المئة عن الشهر ذاته قبل عام مع استمرار إغلاق معظم المتاجر غير الغذائية نتيجة لإجراءات مكافحة فيروس كورونا.

وأشارت إلى أن التردد على المتاجر أظهر تحسناً طفيفاً من تراجع نسبته 84.7 في المئة في أبريل الماضي، في ظل إعادة فتح بعض المتاجر مثل مراكز البستنة ومحال الأدوات المنزلية في مايو. وتوظف متاجر التجزئة غير الأساسية 1.3 مليون شخص وتضخ حوالي 46.4 مليار جنيه إسترليني كل عام في اقتصاد البلاد.

ولن تفتح المحلات إلا في إنجلترا، إذ اعتمدت الأقاليم الأخرى، وهي اسكتلندا وإيرلندا الشمالية وويلز مواعيد مختلفة لرفع العزل.

وبدأت الحكومة بتخفيف القيود في إنجلترا مع ملاحظة تسجيل تراجع في أعداد الوفيات والحالات التي تستدعي الاستشفاء، وسمحت منذ مطلع يونيو الجاري بفتح جزئي للمدارس، وكذلك الأسواق في الهواء الطلق وشركات بيع السيارات.

وفتحت المتاجر التي تباع الملابس والكتب والمعدات الإلكترونية أبوابها، فضلاً عن حدائق الحيوانات وحدائق السفاري ودور السينما في الهواء الطلق وأماكن العبادة لكن فقط للصلاة بشكل فردي.

وأصبح وضع الكمادات إلزامياً في وسائل النقل العام، لكنه غير إلزامي في المتاجر. ومع ذلك، كان لا بد على المتاجر أن تفرض تدابير لضمان سلامة الموظفين والضيوف، أو ما يزيد قليلاً عن نصف سكان العالم، إلى العيش تحت خط الفقر هذا.

وكان البنك الدولي قد قال الأسبوع الماضي إنه يتوقع أن ينزلق ما بين 70 و100 مليون شخص إلى الفقر المدقع بسبب هذا الوباء العالمي.

وأعلن رئيس الوزراء بوريس جونسون لوسائل الإعلام خلال زيارة الأحد الماضي، لمركز تجاري في شرق لندن، حيث ألقي نظرة على التدابير



الحياة تدب تدريجياً في متاجر لندن

## العقارات التركية في قبضة الأزمات الاقتصادية والسياسية

### انحسار مبيعات المنازل بنحو 44.6 في المئة في مايو بمقارنة سنوية



#### مشاريع استعراضية لا جدوى منها

وفي محاولة لتجنب ما هو أسوأ عقب ركود ضرب القطاع في 2019، قرر حزب العدالة والتنمية الحاكم بشكل مفاجئ في فبراير الماضي، سحب اقتراح بفرص ضريبة جديدة باسم "ضريبة العقارات مرتفعة القيمة"، من مشروع قانون كان قد تم تقديمه للبرلمان.

وأشارت وكالة بلومبيرغ للأخبار حينها إلى أن الضريبة المسحوبة كانت تستهدف العقارات التي لا تقل قيمتها كبيرة وكل الطول المتاحة لن تشعشع القطاع قريباً.

وقال المحلل التركي "حتى لو تم خفض أسعار الفائدة على القروض العقارية إلى الصفر، فإنه في ظل وجود 4.65 مليون عاطل ليس هناك كثيرون يستطيعون تحمل الارتباط بسداد أقساط مدتها 20 عاماً وشراء منزل".

ويرر انطباعه بأن معظم الناس يفكرون في كيفية تدبير احتياجاتهم يوماً بيوم، وحتى العاملين منهم يعانون من انعدام الأمن الوظيفي.

وقامت انقرة العام الماضي بمحاولة لتنشيط مبيعات الإسكان عن طريق خفض قيمة المشتريات العقارية التي تسمح للأجانب بالحصول على الجنسية التركية إلى 250 ألف دولار.

وفشلت حملات الإقتمان الرخيص التي دشنتها الحكومة لتعزيز الإقبال على الشراء في السوق، لأن من يملكون الدخل الكافي للحصول على قرض عقاري أو يدخرون السيولة الكافية لسداد دفعة مقدمة نسبتها 25 في المئة يملكون أقلية.

وتجمع التقارير الدولية على أن قطاع البناء التركي يختزل جميع ملامح الأزمة الاقتصادية للبلاد، بعد أن اندفع أردوغان لسنوات طويلة في مشاريع استعراضية تنقصها الجدوى الاقتصادية وتعتمد على الاقتراض، والتي أفلس الكثير منها أو يقف اليوم على حافة الإفلاس.

ولطالما اعتمد الرئيس التركي وحزبه العدالة والتنمية على هذا القطاع باعتباره القوة الدافعة للاقتصاد، ولكن في السنوات الأخيرة تعثر كل من القطاع والاقتصاد.

ومع تراكم معروض المساكن غير المباعة وقلة من يملكون القدرة على شراء المنازل بسبب الاقتصاد المتعثر، حاولت الحكومة إنعاش القطاع عبر توفير قروض عقارية بأسعار فائدة منخفضة وإتاحة الجنسية للمستثمرين الأجانب في العقارات.

ولكن يبدو أن محاولاتها لم تلجأ لإسيما أن إدارة شؤون البلاد من الناحية الاقتصادية كان فيها نوع من الارتباك في ظل حاجتها لتمويلات ضخمة على كافة الأصعدة.

أردوغان الخارجية وخاصة في سوريا وليبيا. ويقول محللون إن أسواق المال الدولية لا تزال غير مقتنعة بجهوزية حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان للتصدي لقضايا اقتصادية أساسية.

وتجمع التقارير الدولية على أن قطاع البناء التركي يختزل جميع ملامح الأزمة الاقتصادية للبلاد، بعد أن اندفع أردوغان لسنوات طويلة في مشاريع استعراضية تنقصها الجدوى الاقتصادية وتعتمد على الاقتراض، والتي أفلس الكثير منها أو يقف اليوم على حافة الإفلاس.

ولطالما اعتمد الرئيس التركي وحزبه العدالة والتنمية على هذا القطاع باعتباره القوة الدافعة للاقتصاد، ولكن في السنوات الأخيرة تعثر كل من القطاع والاقتصاد.

ومع تراكم معروض المساكن غير المباعة وقلة من يملكون القدرة على شراء المنازل بسبب الاقتصاد المتعثر، حاولت الحكومة إنعاش القطاع عبر توفير قروض عقارية بأسعار فائدة منخفضة وإتاحة الجنسية للمستثمرين الأجانب في العقارات.

ولكن يبدو أن محاولاتها لم تلجأ لإسيما أن إدارة شؤون البلاد من الناحية الاقتصادية كان فيها نوع من الارتباك في ظل حاجتها لتمويلات ضخمة على كافة الأصعدة.

تؤكد أحدث المؤشرات أن الأسس الهشة للوفرة العقارية في تركيا خلال سنوات خلت بدأت تتعرض لضربات أقسى من السابق بسبب تداعيات أزمة كورونا، وفي ظل سياسات الرئيس رجب طيب أردوغان الاستعراضية، وجبال الديون المتركمة وانحدار الليرة، ما جعل المستهلكين وخاصة الأجانب يصرفون النظر عن شراء المنازل.

إسطنبول - تفاقمت معاناة قطاع العقارات في تركيا منذ بداية العام الجاري لينحدر إلى ركود غير مسبوق جراء الانخفاض الكبير في حركة البيع والشراء في السوق، متضرراً من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد.

وتفجر السلطات اليوم على قطاع لطالما فاخرت به طويلاً واعتبرته محور إنجازاتها الاقتصادية وهو يتداعى تحت وطأة الديون الأجنبية الكبيرة، وينتظر مصيراً مجهولاً قد يكون أقسى من جميع التوقعات.

وأظهرت بيانات حديثة نشرها معهد الإحصاء التركي الاثنين، أن مبيعات المنازل تراجعت بنحو 44.6 في المئة على أساس سنوي إلى 50 ألفاً و936 منزلاً في مايو الماضي، وهو آخر شهر قبل شروع البلد في إجراءات احتواء فيروس كورونا.

وكان تراجع مستويات شراء الأجانب للعقارات نصب من أزمة القطاع، حيث هوت مبيعات المنازل إلى الجانب بنحو 78.1 في المئة الشهر الماضي لتصل إلى نحو 860 منزلاً فقط.



بحسب البيانات الرسمية، فقد انخفضت مبيعات المنازل في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري بنحو 2.2 في المئة، وسط تشكيك من طرف المتابعين للشأن التركي في مصداقية تلك الأرقام وأن الحكومة قد تكون أخفت الأرقام الحقيقية.

وتتهم المعارضة التركية معهد الإحصاء الحكومي بالتلاعب في الأرقام التي يصدرها، ولكن رغم ذلك فإن البيانات تبعث على القلق الشديد، ففي عام واحد شهد قطاع البناء نصف مليون عاطل جديد.

وتعاني جميع القطاعات التركية حالياً من الشلل بسبب ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة إلى مستويات فلكية بعد أن خسرت الليرة نحو ثلث قيمتها خلال العامين الماضيين بسبب سياسات

## أسواق الغذاء العالمية تواجه حالة من عدم اليقين

تقرير حديث عدا من الاحتمالات تأخذ في الاعتبار خطوط الفقر المختلفة التي حددها البنك الدولي من الفقر المدقع بالعيش على 1.9 دولار أو أقل يومياً، إلى أعلى خطوط الفقر بالعيش على أقل من 5.5 دولار يومياً.

وفي ظل أسوأ احتمال وهو حدوث انخفاض نسبته 20 في المئة في دخل الفرد أو استهلاكه، يمكن أن يرتفع عدد الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 1.12 مليار شخص.

وإذا جرى تطبيق مثل هذا الانخفاض على حد 5.5 دولار بين الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل فقد يدفع ذلك أكثر من 3.7 مليار شخص، أو ما يزيد قليلاً عن نصف سكان العالم، إلى العيش تحت خط الفقر هذا.

وكان البنك الدولي قد قال الأسبوع الماضي إنه يتوقع أن ينزلق ما بين 70 و100 مليون شخص إلى الفقر المدقع بسبب هذا الوباء العالمي.

بسبب أمراض الحيوانات، واضطرابات السوق المرتبطة بأزمة كورونا، والآثار المترتبة على حالات الجفاف.

ومن المرجح أن تسجل تجارة اللحوم الدولية نمواً معتدلاً، يكون أبطأ بشكل ملحوظ مقارنة بالنمو المسجل في العام الماضي، مدفوعة إلى حد كبير بارتفاع الواردات من الصين.

وتقول الفاو إنه على الرغم من الضبابية التي تراكمت تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن واضعي السياسات أصبحوا الآن أكثر خبرة في التعامل مع الأزمات العالمية، فضلاً عن كونهم أكثر اطلاعاً واستعداداً.

وقد تدفع الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الوباء نحو 395 مليون شخص في إضافيين حول العالم إلى العيش في فقر مدقع ليصل إجمالي من يعيشون على أقل من 1.9 دولار يومياً إلى أكثر من مليار شخص.

وقدم المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة في

وتشير التقديرات الأولية إلى أن الإنتاج العالمي من الحبوب بنهاية العام الجاري سيختلج مستوى القياسي المسجل العام الماضي بنسبة 2.6 في المئة.



متظمة الفاو: قطاع الأغذية الزراعية قد يظهر قدرة أكبر على الصمود.

وتبلغ التوقعات الأولية للمنظمة بالنسبة إلى التجارة العالمية بالحبوب ما مقداره 433 مليون طن، أي بارتفاع نسبته 2.2 في المئة عما كانت عليه في الموسم الماضي مسجلة بذلك مستوى قياسياً جديداً بفعل الاتساع المتوقع في تجارة جميع الحبوب الرئيسية.

وفي ما يخص اللحوم فمن المتوقع أن ينخفض إجمالي الإنتاج العالمي من اللحوم بنسبة 1.7 في المئة هذا العام

للاغذية - كشفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) في تقرير حديث أن أسواق الغذاء العالمية ستواجه حالة من عدم اليقين لعدة أشهر أخرى بسبب فيروس كورونا.

ولكن خبراء المنظمة رجحوا أن يظهر قطاع الأغذية الزراعية قدرة أكبر على الصمود في مواجهة الأزمة، التي تسببت فيها الجائحة مقارنة بغيره من القطاعات. ويقدم تقرير "الدراسة الاستشرافية للأغذية" المنشور على موقع الفاو الإلكتروني أول التوقعات لاتجاهات الإنتاج والسوق للعامين الحالي والمقبل للسلع الغذائية الأكثر تداولاً في العالم، وهي الحبوب والمحاصيل الزيتية واللحوم ومنتجات الألبان والأسماك والسكر.

وذكر التقرير أنه رغم حالات عدم اليقين الناجمة عن الجائحة، تشير أولى توقعات الفاو للموسم الزراعي المقبل إلى وضع مريح على صعيد العرض والطلب على الحبوب.